اختبارات إدارة المخاطر المصرفية ودورها في تحقيق الاستقرار المالي لمصرف الخليج التجاري لعام 2019

الباحثة/ هبة صلاح احمد محمد حسن
الجامعة العراقية - كلية الإدارة والاقتصاد

أ . د . علي عبد محمد سعيد الراوي
الجامعة العراقية - كلية الإدارة والاقتصاد

البريد الالكتروني : hebasalahahmed8@gmail.com

تاريخ القبول: 2021/6/21
تاريخ النشر:2022/4/1

المستخلص[1] :

يركز البحث على الأهمية الكبيرة لإدارة المخاطر المصرفية ودورها في المحافظة على سلامة النظام المصرفي من خلال اعتمادها على أحدث الأدوات وهي اختبارات الضغط للكشف عن المخاطر في الوقت المناسب وتحقيق الاستقرار المالي للمصرف ، كما يهدف البحث إلى معرفة وفهم موضوع الاستقرار المالي وما هي الآليات التي تتبعها المصارف للوصول إلى هذا الاستقرار ، ومن أهم الاستنتاجات : أن المصرف الأهلي التجاري استطاع اجتياز اختبارات الضغط حيث كانت نسب كفاية رأس المال وفقاً لاختبار مخاطر الائتمان 45% أما اختبار مخاطر التركز الائتماني فكانت النسبة 28% أما اختبار مخاطر السوق فكانت النسبة 50% واختبار مخاطر التشغيل 41% وجميع هذه النسب هي أعلى من الحد الأدنى الذي حددته لجنة بازل والحد الأدنى الذي حدده البنك المركزي إذن فهو قادر على مواجهة المخاطر المستقبلية والأزمات التي يمكن أن يتعرض لها ويتميز بالاستقرار المالي .

الكلمات الافتتاحية للبحث : إدارة المخاطر المصرفية ، الاستقرار المالي

Abstract:

The research focuses on the great importance of banking risk management and its role in maintaining the integrity of the banking system through its reliance on the latest tools, which are stress tests to detect risks in a timely manner and achieve financial stability for the bank. The research also aims to know and understand the issue of financial stability and what are the mechanisms that banks follow To reach this stability, the most important conclusions are: The National Commercial Bank was able to pass the stress tests, where the capital adequacy ratios according to the credit risk test were 45%, the credit concentration risk test was 28%, the market risk test was 50%, and the operational risk test was 41%, and all these ratios are above the minimum set by the Basel Committee and the minimum set by the Central Bank, so it is able to face future risks and crises that it may be exposed to and is characterized by financial stability.

المقدمة :

ارتبطت المخاطر بالعمل المصرفي منذ بدايات الانطلاق بل وتزايدت يوماً بعد يوم بتطور الأعمال المصرفية بحيث إن عدم التنبؤ بهذه المخاطر والاهتمام بها يؤدي إلى وقوع المصارف بأزمات مالية كبيرة لذلك فقد ظهرت الحاجة الملحة لبناء أدوات وعمليات خاصة تهدف إلى إدارة المخاطر المصرفية حيث بدأت المصارف بوضع برامج وسياسات وإنشاء إدارات خاصة لإدارة هذه المخاطر تساهم في الحد منها ، فالتخصص الأساس لهذه الإدارة هو كيفية التعامل مع المخاطر المصرفية المختلفة ومواجهتها وذلك للحد منها والتقليل من آثارها السلبية ومنع وقوع المصرف في الأزمات المضاعفة ، وحيث يمكن القول إن التنبؤ بالمخاطر المصرفية وتقييمها وإدارتها مسبقاً هي من العوامل الرئيسية التي تساهم في نجاح المصارف وتحقيق أهدافها ، ومن هذا المنطلق أصبح موضوع إدارة المخاطر بشكل عام وإدارة المخاطر المصرفية بشكل خاص يحظى بأهمية كبيرة واهتمام أوسع من ذوي الاختصاص من المصرفيين والسلطات النقدية والإشرافية .

[1]) بحث مستل من رسالة ماجستير

المبحث الأول :-

منهجية البحث

أولاً : مشكلة البحث

يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال السؤال الآتي :

هل تساعد اختبارات إدارة المخاطر المصرفية في حماية المصارف من المخاطر وتحقيق الاستقرار المالي لها ؟

ثانياً : أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في الآتي :

1) بيان دور إدارة المخاطر المصرفية في الكشف عن المخاطر المستقبلية وتحقيق الاستقرار المالي للمصرف .
2) تسليط الضوء على اختبارات الضغط كأحدث أدوات إدارة المخاطر المصرفية المستخدمة في الكشف عن المخاطر المستقبلية .

ثالثاً : أهداف البحث

1) يهدف البحث إلى معرفة وفهم موضوع الاستقرار المالي وما هي الآليات التي تتبعها المصارف للوصول إلى هذا الاستقرار .
2) التأكيد على ضرورة وجود إدارة متخصصة وظيفتها الأساسية إدارة المخاطر المصرفية في المصارف التجارية العراقية .
3) الكشف عن قدرة المصارف على مواجهة المخاطر المستقبلية المحتملة والى أي درجة تتمتع بالاستقرار المالي .

رابعاً : فرضية البحث

إن استخدام اختبارات الضغط المصرفي ضمن إدارة المخاطر المصرفية له دور كبير في حماية المصرف وتحقيق الاستقرار المالي له .

خامساً : عينة البحث

البيانات المالية لمصرف الخليج التجاري لسنة 2019 .

المبحث الثاني

الإطار النظري

أولاً: مفهوم إدارة المخاطر المصرفية

تعرف إدارة المخاطر المصرفية على أنها الإدارة المسؤولة عن القيام بكافة العمليات والإجراءات للتعرف على المخاطر الممكن التعرض لها وإعطاء قيم لهذه المخاطر ومن ثم وضع الاستراتيجيات الملائمة لمواجهة هذه المخاطر والحد من آثارها السلبية بأقل التكاليف حيث تركز إدارة المخاطر على خفض التكاليف المصاحبة للمخاطر ومن أهم هذه التكاليف (تكاليف التحكم في المخاطر، تكاليف الفرصة البديلة ، التكاليف المعنوية والنفسية ، الخسائر المادية التي تتحقق نتيجة المخاطر)، وهنالك بعض التعاريف التي تناولت إدارة المخاطر وأهمها :

- إدارة المخاطر : وهي مدخل علمي للتعامل مع المخاطر بتحديد الخسائر المحتملة وتصميم وتطبيق الإجراءات التي تقلل حصول الخسارة أو التأثير المالي للخسائر التي يمكن أن تحدث (Emett & Vaughan، 2003: 15) .
- إدارة المخاطر :العمليات التي تحدد بواسطتها المنظمات مخاطرها ومن ثم تتخذ الإجراءات المطلوبة لمراقبة الانحرافات (Culp، 2002 : 199) .
- إدارة المخاطر : هي كافة الإجراءات التي تقوم بها الإدارة للحد من الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر للمحافظة عليها في أدنى حد ممكن (عيسى ، 2010 :117) .
- إدارة المخاطر : الإدارة التي تُكلّف بالتعامل مع الأخطار البحتة ومعالجة آثارها الضارة عند تحققها بأقل التكاليف الممكنة وعلى هذا الأساس فان اكتشاف الأخطار وتحليلها ومحاولة إيجاد الوسائل المحددة للتحكم تمثل الجوانب الرئيسية لمهام إدارة المخاطر (أباضة ، 2002 :25) .

إن العلاقة بين المخاطر والعائد هي علاقة طردية فالمصرف الذي يرغب في الحصول على عائد مرتفع عليه أن يتحمل المخاطر الكبيرة المصاحبة لهذا العائد لذلك كان لا بد للصناعة المصرفية من احتواء هذه المخاطر وليس تجنبها وذلك لتعظيم العائد على الاستثمارات وبالتالي نجاح المصرف وتعزيز القيمة السوقية لأسهمه وذلك عن طريق إيجاد إدارة متخصصة لمجابهة المخاطر ولقد اهتمت لجنة بازل بموضوع إدارة المخاطر واعتبرته من أولويات الأعمال الواجب معالجتها في القطاع المصرفي وتختلف المصارف في هذا الجانب حيث قامت بعضها باستحداث إدارات مستقلة تابعة للإدارة العليا تقوم بمهام إدارة المخاطر وبعضها قام بتخصيص وحدة تابعة لإدارة معينة للقيام بهذه المهام ، ويمكن التمييز بين ثلاث أنواع من إدارات المخاطر حسب تعاملها مع المخاطر وكالآتي (النعيمي وآخرون ، 2007 : 135):

1) الإدارة المجازفة : أو الإدارة المغامرة التي تمتلك روح المخاطرة وهي تؤمن بأن العوائد من الاستثمارات الخطرة يمكن تغطي جميع التكاليف والخسائر الناجمة عن تلك المخاطر .
2) الإدارة الدفاعية : وهي الإدارة التي تتجنب المخاطر وتبتعد عن جميع الاستثمارات التي يمكن أن تتعرض للمخاطر .
3) الإدارة المتحفظة : أو المتوازنة فهي تتعامل مع المخاطر بعقلانية وبتحفظ فهي تبحث عن الاستثمارات بأقل المخاطر وذات العائد المضمون ، وتعتبر إدارة المخاطر المتحفظة هي الأفضل فهي تتعامل مع المخاطر بعقلانية بعكس المجازفة التي يمكن أن تعرض المصرف إلى خسائر كبيرة وكذلك الدفاعية التي تتجنب جميع المخاطر وهذا أيضاً خطأ لأنها تحرم المصرف من فرص تحقيق الأرباح لأنه لا يوجد استثمار خالي من المخاطر لذلك يجب الموازنة بين المخاطرة والعائد لتحقيق الأرباح بأقل المخاطر .

ثانياً: أهمية إدارة المخاطر المصرفية

إن لإدارة المخاطر المصرفية أهمية كبيرة تتمثل بالآتي:

1) تساعد إدارة المخاطر في تشكيل رؤية مستقبلية واضحة يتم في ضوئها رسم خطة وسياسة العمل المصرفي.
2) تعتبر وسيلة للإنذار المبكر عن مواطن الضعف في العمليات المصرفية ومن ثم تقدير المخاطر والتحوط ضدها .
3) المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير . (Bagchi، 2004 : 7-8)
4) تحديد أساليب الوقاية والعلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع المستويات .
5) المحافظة على الأصول الموجودة وحماية مصالح المودعين والدائنين والمستثمرين .
6) الحد من الخسائر وتقليلها إلى أدنى حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية أو من خلال تحويلها إلى جهات أخرى.
7) تشجع إدارة المخاطر على وضع تقارير دورية بشأن حجم المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار .(الراوي ، 2009: 12)

ثالثاً: أهداف إدارة المخاطر المصرفية

إن إدارة المخاطر تساعد على تحقيق مجموعة من الأهداف التي تختلف من مؤسسة مالية إلى أخرى وهذه الأهداف تصنف إلى (جلال ، 2016 : 72) :

1) أهداف تسبق الخسارة : من أهم الأهداف التي تسبق الخسارة هي :
   أ- الهدف الاقتصادي وهو خفض تكلفة التعامل إلى أدنى مستوى ممكن .
   ب- تقليل القلق أو التوتر من خلال معرفة أنه تم اتخاذ التدابير المناسبة للتصدي للظروف غير المناسبة.
2) أهداف ما بعد الخسارة : وتتضمن
   أ- استقرار الأرباح : تساهم إدارة المخاطر المصرفية في خفض التباينات في الدخل الناتجة عن الخسائر المرتبطة بالمخاطر إلى أدنى حد .
   ب- استمرارية النمو : تعتمد إستراتيجية إدارة المخاطر على الإعداد لتسهيل استمرارية النمو في حالة حدوث خسارة تهدد الوجود الاقتصادي للمصرف .
   ج- المسؤولية الاجتماعية : تعمل إدارة المخاطر على التقليل من تأثيرات الخسارة على الأشخاص لأنه عندما يشهر المصرف إفلاسه يتضرر الموظفون والملاك والمودعون أما إذا كانت إدارة المخاطر كفوءة وفعالة فأنها سوف تحمي المصرف من تكبد خسائر فادحة (الإفلاس وتداعياته) .

وأخيرا يمكن القول إن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو البقاء وضمان استمرارية المصرف وتحقيق الأرباح لان أي هدف آخر مرهون بوجود المصرف .

رابعاً : مراحل أو خطوات نظام إدارة المخاطر

يتضمن عمل إدارة المخاطر سلسلة من الخطوات يمكن توضيحها بالشكل الآتي :

شكل (3) خطوات عمل إدارة المخاطر

المصدر : محمد ، أياد طاهر و مكطوف ، هنادي صكر،" إدارة المخاطر المالية "، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، مكتبة الضاد للنشر والتوزيع ، 2018: 6 .

خامساً : مفهوم الاستقرار المالي

يعتبر مفهوم الاستقرار المالي من المفاهيم الواسعة والشاملة لجميع جوانب النظام المالي من البنية التحتية (النظم القانونية ، نظم المدفوعات ونظم التسوية ، النظم المحاسبية) والمؤسسات (المالية ، المصرفية) والأسواق (المالية ، النقدية) وأن أي اضطراب في إحدى هذه المكونات من شأنه أن يضعف الاستقرار المالي ، وهناك مفاهيم متعددة للاستقرار المالي وهي باتجاهين الاتجاه الأول يرى أن الاستقرار المالي يعتبر مفهوم معقد نوعاً ما ويصعب تحديد مفهومه لذلك فقد عُرف من خلال استخدام عكسه وهو عدم الاستقرار المالي بأنه الوضع الذي تزداد فيه مخاطر حدوث الأزمات مما يؤدي إلى انهيار القطاع المالي وعدم قدرته على أداء أعماله وتوجيه الموارد الاقتصادية إلى الفرص الاستثمارية المنتجة والفعالة (Davis ,2002) . كما عرف بأنه الحالة التي يكون فيها القطاع المالي غير قادر على القيام بوظيفته كوسيط مالي تنتقل من خلاله الأموال من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز لاستغلال الفرص الاستثمارية (Mashkin ,1999 : 2) . ويمكن تمييز ملامح عدم الاستقرار المالي من خلال ثلاث معايير وهي (Ferguson , 2003 : 2) :

1) انحراف أسعار الأصول المالية الهامة بشكل كبيرة عن المستويات المتوقعة والمنطقية لها .
2) تراجع أداء الأسواق بالإضافة إلى تعذر الحصول على الائتمان أو ارتفاع تكاليف الحصول عليه من المصادر المحلية أو الأجنبية .
3) تغير مستوى الإنفاق بما يفوق أو يقل عن الطاقة الاستيعابية للاقتصاد .

أما الاتجاه الثاني فقد حدد إطار عام للاستقرار المالي وعرف الاستقرار المالي بأنه قدرة المؤسسات في النظام المالي على الاستمرار بمهامها والوفاء بالتزاماتها التعاقدية حتى في الأوقات الصعبة دون انقطاع أو الحاجة إلى تدخل خارجي، وأن أسعار المنتجات المالية المتداولة في الأسواق تعكس القيمة الحقيقية لها والتي لا تتغير بشكل كبير خلال فترات قصيرة (Crochett ,1997 : 6) . كما عرف بأنه الوضع الذي يكون فيه النظام المالي في حالة توازن بحيث يتمكن من القيام بوظائفه الاقتصادية الأساسية (تخصيص الموارد الاقتصادية ، تحديد المخاطر ، تسوية المدفوعات) بالشكل الصحيح حتى مع وجد الصدمات أو الأزمات التي تتطلب تغييرات هيكلية كبيرة (DBB , 2003 : 8) .

فالاستقرار المالي يتحقق عندما يكون القطاع المالي قادراً على مواجهة الصدمات وامتصاصها دون تأثيرها على دوره في تخصيص الموارد وتوجيهها للفرص الاستثمارية والقيام بعمليات المدفوعات في الاقتصاد ، حيث يعتبر توظيف الموارد المالية وتقديم خدمات المدفوعات من الوظائف الرئيسية للنظام المالي وأن أي اضطراب فيها له تأثير كبير على الأنشطة الاقتصادية ككل وليس على النظام المالي وحده (Padoa,2002 : 24) ،

ولابد من الإشارة إلى أن مفهوم الاستقرار المالي لا يعني نظام خالي من الصدمات والضعف في أوقات معينة فهو يمكن أن يتعرض إلى بعض المشاكل والتعثر لكن لا يؤدي ذلك إلى توقف مهامه وأنشطته الطبيعية وإن انخفضت إلى مستوى أقل ، ويرتبط الاستقرار المالي بدرجة كبيرة بالاستقرار المصرفي ، حيث تعتبر المصارف المركزية من أهم مكونات المؤسسات المالية التي تهتم بترسيخ مفهوم الاستقرار المالي من خلال تطوير أساليب التعامل مع الأزمات المالية وتأهيل المصارف لمواجهة الصدمات المتوقعة في المستقبل قبل أن تصل إلى باقي مكونات النظام المالي الأخرى والقطاعات الاقتصادية بالدولة . وبناءاً على ما تقدم فان للاستقرار المالي معايير محدد تتمثل بالآتي :

1) نظام مالي قوي قادر على أداء مهامه بكفاءة في حال التعرض للأزمات ، والاستمرار في تسوية المدفوعات في الوقت المناسب .
2) نمو الأصول المالية بمقدار يتناسب مع النمو في الاقتصاد الحقيقي .
3) قدرة النظام المالي على التخفيف من آثار الأزمات على الاقتصاد الحقيقي .

سادساً : آليات العمل لتحقيق الاستقرار المالي

أن تحقيق الاستقرار المالي يتم من خلال آلية عمل داخل إطار محدد وتتضمن هذه العملية رصد شامل لكافة المخاطر المتوقعة في النظام المالي سواء كانت مرتبطة بالمكونات الرئيسية للنظام من مؤسسات وأسواق مالية ، أو مخاطر المتعلقة بالبنية التحتية أو المخاطر الاقتصادية الكلية ويمكن توضيح هذه الآلية من خلال الشكل الآتي :

شكل (1) آلية العمل لتحقيق الاستقرار المالي

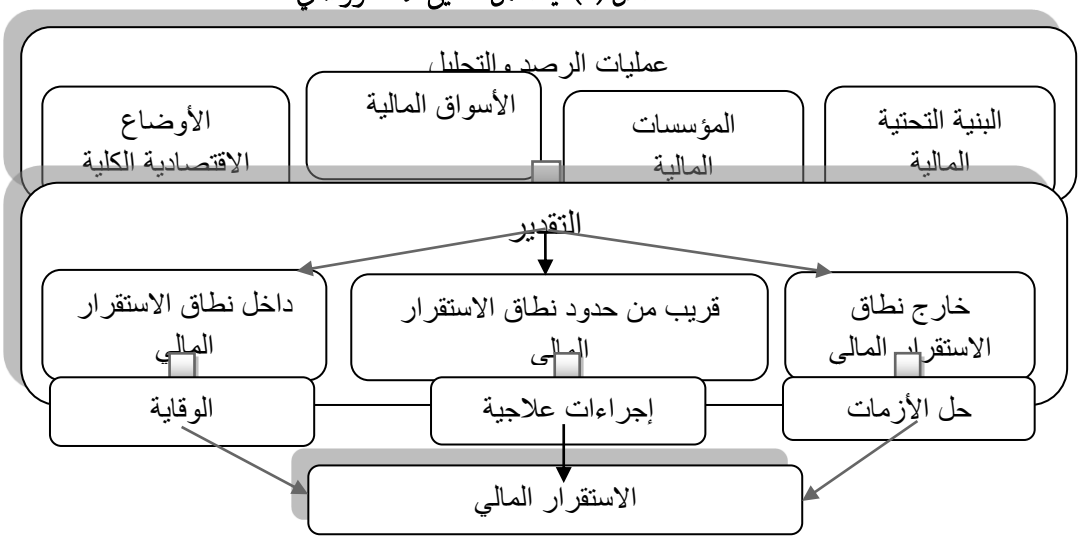

المصدر : "بتصرف " (شيناسي ، غاري ،"الحفاظ على الاستقرار المالي "، صندوق النقد الدولي ، 2005 : 13)

ومن أهم أدوات إدارة المخاطر التي سيتم التركيز عليها للكشف عن المخاطر المستقبلية الممكنة الحدوث وبالتالي تحقيق الاستقرار المالي للمصرف هي " اختبارات الضغط المصرفي" والتي تعرف على أنها مجموعة اختبارات شديدة الأثر ممكنة الحدوث تستخدم في تقييم قدرة المصارف على الصمود والاستمرار في حال حدوث صدمات مالية أو مخاطر مرتفعة (صندوق النقد العربي ، 2018 : 7) ، ويمكن بيان أهمية هذه الاختبارات بالآتي :

1) تقييم قدرة المصارف على الصمود في الأوضاع الصعبة من خلال قياس الآثار على كل من الربحية ومدى كفاية رأس المال .
2) تدعيم المقاييس الإحصائية للمخاطر التي تستخدمها المصارف في نماذج العمل المختلفة .

3) تحديد الأموال اللازمة لمواجهة الخسائر في حال حدوث الصدمات وبالتالي ضمان الاستقرار المالي للمصرف (John , 2007:370 Hull).

4) تُمكن مجالس الإدارة والإدارات العليا في المصارف من تحديد فيما إذا كانت مخاطر الانكشاف تتناسب أو قريبة من المخاطر المقبولة لدى المصرف . (الكيلاني ، 2019 : 17)

أما أهم المعوقات التي تحد من فعالية اختبارات الضغط يمكن بيانها بالآتي (عمايرة ، 2015 : 12):

1)قلة الموارد البشرية المؤهلة لتطبيق الاختبارات .
2)مدى دقة البيانات المعتمدة في تطبيق الاختبارات .
3)مدى ملائمة السيناريوهات المفترضة للأوضاع المالية والاقتصادية المحلية والدولية .
4)موضوعية الفرضيات المستخدمة وواقعيتها .
5) قدرة المصرف على تضمين نتائج الاختبارات في الإطار الشامل لإدارة المخاطر .

المبحث الثالث

تطبيق أداة إدارة المخاطر المصرفية (اختبارات الضغط)على عينة البحث

أولاً: اختبارات مخاطر الائتمان

تشمل سيناريوهات اختبارات مخاطر الائتمان على فرضية ارتفاع الديون غير المنتجة وهي الديون (القروض) التي لم تعد تحقق الإيراد للمصرف أو تلك الديون التي تكون على درجة كبيرة من المخاطر بحيث لا يتمكن المصرف من تحصيلها خلال فترة معقولة وتقسم إلى ثلاثة أقسام (الائتمان دون المتوسط ، الائتمان المشكوك في تحصيله ، الائتمان الخاسر) ، ويكون ارتفاع هذه الديون وفق سيناريو الصدمة بنسب معينة ، حيث يتم طرح مبلغ الصدمة من الديون المنتجة وإضافتها للديون الغير المنتجة وفقاً للأهمية النسبية لكل قسم وبعد ذلك يتم بناء المخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات احتساب المخصص للديون غير المنتجة والفرق بين المخصص قبل الصدمة والمخصص بعد الصدمة يعتبر مقدار الخسارة التي يمكن أن يتعرض لها المصرف في حال وقوع الصدمة مما يؤثر على أرباحه وعلى نسبة كفاية رأس المال ، ولأجل احتساب نسبة كفاية رأس المال بعد الصدمة يتم طرح مقدار الخسارة من إجمالي رأس المال وكذلك زيادة الموجودات المرجحة بالمخاطر بمقدار الخسارة وكالآتي :

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الأساسي والمساند} - \text{الفرق بين المخصصات}}{\text{الموجودات المرجحة بالمخاطر} + \text{الفرق بين المخصصات}} \times 100$$

وسيتم تطبيق اختبار مخاطر الائتمان للمصارف عينة البحث وفق سيناريوهين هما :

- السيناريو (الأقل شدة) : ارتفاع الديون غير المنتجة بنسبة 50% من رصيدها .
- السيناريو (الأكثر شدة) : ارتفاع الديون غير المنتجة بنسبة 200% من رصيدها .

جدول (1) تطبيق اختبار مخاطر الائتمان للمصرف الأهلي العراقي

التفاصيل		قبل الصدمة		بعد الصدمة (السيناريو الأقل شدة)		بعد الصدمة (السيناريو الأكثر شدة)	
		الرصيد	مقدار المخصص	ارتفاع الديون غير المنتجة بنسبة50%من رصيدها	المخصص المطلوب بعد الصدمة	ارتفاع الديون غير المنتجة 200%	المخصص المطلوب بعد الصدمة
الائتمان	جيد	141933886	2838678	133091508	2661830	106564375	2131288

المنتج	متوسط	30721697	3072170	28780687	2878069	22957658	2295766
الائتمان غير المنتج	دون المتوسط	221508	55377	329342	82336	652844	163211
	المشكوك في تحصيله	177923	88962	285757	142879	609259	304630
	الائتمان الخاسر	21167344	21167344	31735064	31735064	63438223	63438223
	مجموع الائتمان غير المنتج	21566775	21311683	32350163	31960279	64700326	63906064
المجموع الكلي		194222358	27222531	194222358	37500178	194222358	68333118

رأس المال الأساسي والمساند	**257198976**	246921329	216088389
مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر	442020999	452298646	483131586
نسبة كفاية رأس المال	%58	%55	%45
الأرباح أو الخسائر	9117753	(1159894)	(31992834)
نسبة الربحية	%4	% 0,5-	% 15 -

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي للمصرف لسنة 2019

أن الجدول (1) يبين نتائج تطبيق اختبارات المخاطر الائتمانية على المصرف الأهلي العراقي وفقاً للسيناريو الافتراضي الأقل شدة وهو ارتفاع الديون الغير منتجة بنسبة50% والسيناريو الأكثر شدة بنسبة 200% ، أن ارتفاع تلك المخاطر وفقاً للسيناريو الافتراضي يؤدي إلى خسارة مالية للمصرف وأن هذه الخسارة أثرت بشكل كبير على أرباح المصرف وأدت إلى تغير نتيجة النشاط من تحقيق ربح بمقدار (9117753) إلى تحقيق خسارة بمقدار (1159894) وفقاً للسيناريو الأقل شدة وخسارة بمقدار(31992834) وفقاً للسيناريو الأكثر شدة وبالتالي يؤدي إلى انخفاض نسبة الربحية إلى (-0,5 %) وفقاً للسيناريو الأول و (- 15 %) وفقاً للسيناريو الثاني ، وسيتم تغطية هذه الخسارة من رأسمال المصرف، وبالمقابل سوف تزداد الموجودات المرجحة بالمخاطر وبالتالي سيؤدي ذلك إلى انخفاض نسبة كفاية رأس المال حيث انخفضت نسبة كفاية رأس المال من 58% إلى 55% وفق السيناريو الأقل شدة ، أما وفق السيناريو الأكثر شدة فان نسبة كفاية رأس المال قد انخفضت إلى 45% ، ولكن على الرغم من هذا الانخفاض فأن نسبة كفاية رأس المال الجديدة للمصرف ما زالت مرتفعة فهي أعلى من الحد الأدنى الذي حددته لجنة بازل وهو (8%) وكذلك الحد الأدنى الذي حدده البنك المركزي العراقي وهو(12%) ، وبذلك فأن المصرف ليس بحاجة إلى زيادة رأس المال وأنه قادر على مواجهة هذه المخاطر وامتصاص آثارها المتوقعة ، وفيما يلي كيفية احتساب النتائج في الجدول(1) :

السيناريو الأول	المخصص المطلوب قبل الصدمة	المخصص المطلوب بعد الصدمة	الفرق بين المخصص قبل وبعد الصدمة
%50	**27222531**	**37500178**	**10277647**

➢ **257198976** – 10277647 = 246921329 المتبقي من رأس المال [2]

[2] . رأس المال الأساسي والمساند – الفرق بين المخصص قبل وبعد الصدمة

- 442020999 + 10277647 = 452298646 الموجودات المرجحة بالمخاطر [3]
- 246921329 ÷ 452298646 = 55% نسبة كفاية رأس المال [4]
- 9117753 – 10277647 = - 1159894 صافي الربح / الخسارة [5]

السيناريو الثاني	المخصص المطلوب قبل الصدمة	المخصص المطلوب بعد الصدمة	الفرق بين المخصص قبل وبعد الصدمة
%200	27222531	68333118	41110587

- **257198976** – 41110587 = 216088389 المتبقي من رأس المال
- 442020999 + 41110587 = 483131586 الموجودات المرجحة بالمخاطر
- 216088389 ÷ 483131586 = 45% نسبة كفاية رأس المال
- 9117753 – 41110587 = - 31992834 صافي الربح / الخسارة

ثانياً : اختبارات مخاطر التركز الائتماني

وهي الاختبارات التي تتعلق بمخاطر حركة التركزات الائتمانية الكبيرة الممنوحة من قبل المصرف لقطاع معين بشكل سلبي ومفاجئ مما يؤدي إلى خلق حالة تعثر في استرداد ديون المصرف ، ويتضمن سيناريو اختبارات مخاطر التركز الائتماني على فرضية تعثر الائتمان الممنوح لقطاع معين وان هذا التعثر سيؤدي إلى تخفيض الائتمان المنتج وبالمقابل زيادة الائتمان غير المنتج ، ومن ثم بناء المخصصات المطلوبة وفقاً للسيناريو والفرق بين المخصص قبل الصدمة والمخصص بعد الصدمة يعبر عن مقدار الخسارة التي يمكن أن يتعرض لها المصرف في حال وقوع الصدمة ، وهذه الخسارة تؤثر على رأسمال المصرف وعلى الموجودات المرجحة بالمخاطر وبالتالي تؤثر على نسبة كفاية رأس المال كما تؤثر على ربحية المصرف .

وسيتم تطبيق اختبار مخاطر التركز الائتماني وفق سيناريوهين هما :

- السيناريو الأقل شدة : تعثر 20% من الائتمان الممنوح للقطاع الذي يركز عليه المصرف .
- السيناريو الأكثر الشدة : تعثر 30% من الائتمان الممنوح للقطاع الذي يركز عليه المصرف .

جدول (2) تطبيق اختبار مخاطر التركز الائتماني للمصرف الأهلي العراقي

التفاصيل		قبل الصدمة		بعد الصدمة (السيناريو الأقل شدة)		بعد الصدمة (السيناريو الأكثر شدة)	
		الرصيد	مقدار المخصص	تعثر20% من رصيد الائتمان الممنوح للقطاع التجاري	المخصص المطلوب بعد الصدمة	تعثر30% من رصيد الائتمان الممنوح للقطاع التجاري	المخصص المطلوب بعد الصدمة
الائتمان المنتج	جيد	141933886	2838678	82575539	1651511	52896366	1057927
	متوسط	30721697	3072170	17691816	1769182	11176875	1117688
الائتمان غير المنتج	دون المتوسط	221508	55377	945391	236348	1307331	326833
	المشكوك في	177923	88962	901805	450903	1263746	631873

[3] . الموجودات المرجحة بالمخاطر + الفرق بين المخصص قبل وبعد الصدمة

[4] . نسبة كفاية رأس المال = $\frac{\text{رأس المال الأساسي والمساند} - \text{الفرق بين المخصصات}}{\text{الموجودات المرجحة بالمخاطر} + \text{الفرق بين المخصصات}} \times 100$

[5] . الأرباح أو الخسائر – الفرق بين المخصص قبل وبعد الصدمة

	تحصيله						
	الائتمان الخاسر	21167344	21167344	92107807	92107807	127578039	127578039
	مجموع الائتمان غير المنتج	21566775	21311683	92795058	93955002	128536745	130149116
المجموع الكلي		194222358	27222531	96215751	194222358	130712360	194222358
رأس المال الأساسي والمساند		257198976		188205756		153709147	
مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر		442020999		511014219		545510828	
نسبة كفاية رأس المال		%58		%37		%28	
الأرباح أو الخسائر		9117753		(59875467)		(94372076)	
نسبة الربحية		%4		%31 -		%61 -	

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي للمصرف لسنة 2019

أن الجدول (2) يبين نتائج تطبيق اختبار مخاطر التركز الائتماني على المصرف الأهلي العراقي وفقاً للسيناريو الافتراضي الأقل شدة وهو تعثر الائتمان الممنوح للقطاع التجاري بنسبة 20% والأكثر شدة بنسبة 30%، وقد تم اختيار القطاع التجاري بسبب تركز الائتمان الممنوح من قبل المصرف على هذا القطاع ، وكانت النتائج تأثر أرباح المصرف وانخفاضها بشكل كبير وتحول نتيجة النشاط من تحقيق ربح بمقدار (9117753) وبنسبة ربحية (4%) إلى تحقق خسارة بمقدار (59875467) وبنسبة ربحية (- 31%) وفقاً للصدمة الأقل شدة والى خسارة بمقدار (94372076) وبنسبة ربحية (- 61%) وفقاً للصدمة الأكثر شدة، أن هذه الخسارة سوف تؤدي إلى تخفيض رأس المال وبالمقابل زيادة الموجودات المرجحة بالمخاطر وبالتالي انخفاض نسبة كفاية رأس المال من (58%) قبل الصدمة إلى (37%) بعد الصدمة الأقل شدة والى (28%) بعد الصدمة الأكثر شدة ، ولكن على الرغم من هذا الانخفاض الكبير لنسبة كفاية رأسمال المصرف فأن النسب بعد الصدمة ما زالت مرتفعة وهي أعلى من الحد الأدنى الذي حددته لجنة بازل وهو (8%) وكذلك الحد الأدنى الذي حدده البنك المركزي العراقي وهو (12%) وبذلك فأن المصرف بوضع قادر على مواجهة هذه المخاطر وامتصاص آثارها المتوقعة ولا يحتاج إلى زيادة رأس المال . وأدناه كيفية احتساب النتائج في الجدول (2) :

السيناريو الأول	المخصص المطلوب قبل الصدمة	المخصص المطلوب بعد الصدمة	الفرق بين المخصص قبل وبعد الصدمة
%20	**27222531**	**96215751**	**68993220**

- 257198976 – 68993220 = 188205756 المتبقي من رأس المال
- 442020999 + 68993220 = 511014219 الموجودات المرجحة بالمخاطر
- 188205756 ÷ 511014219 = 37% نسبة كفاية رأس المال
- 9117753 – 68993220 = - 59875467 صافي الربح / الخسارة

السيناريو الثاني	المخصص المطلوب قبل الصدمة	المخصص المطلوب بعد الصدمة	الفرق بين المخصص قبل وبعد الصدمة
%30	27222531	130712360	103489829

- 257198976 – 103489829 = 153709147 المتبقي من رأس المال
- 442020999 + 103489829 = 545510828 الموجودات المرجحة بالمخاطر
- 153709147÷ 545510828 = 28% نسبة كفاية رأس المال
- 9117753 – 103489829 = - 94372076 صافي الربح / الخسارة

ثالثاً : اختبارات مخاطر السوق

أن الهدف الأساسي من إجراء اختبارات مخاطر السوق هو معرفة أثر التغيرات المحتملة في أسعار السوق على الأرباح والخسائر وعلى نسبة كفاية رأس المال للمصرف ، وذلك من خلال تحليل الفجوات الناجمة عن الفرق بين رصيد الموجودات والمطلوبات الحساسة لمخاطر السوق وتضمنت اختبارات مخاطر السوق على سيناريو انخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية ، حيث يتم احتساب أثر إعادة التقييم من خلال ضرب نسبة الانخفاض بالمركز الإجمالي للعملات الأجنبية الخاصة بالمصرف ، أن هذا التغير يؤثر على رأسمال المصرف ويؤدي إلى تخفيضه وبالتالي انخفاض نسبة كفاية رأس المال .

وسيتم تطبيق اختبار مخاطر السوق (انخفاض سعر الصرف) وفق سيناريوهين هما :

- السيناريو الأقل شدة : انخفاض سعر الصرف بنسبة 10% .
- السيناريو الأكثر شدة : انخفاض سعر الصرف بنسبة 30% .

جدول (3) تطبيق اختبار مخاطر السوق للمصرف الأهلي العراقي

العملات	الموجودات (مقيم بالدينار العراقي)	المطلوبات (مقيم بالدينار العراقي)	الفرق بين الموجودات والمطلوبات
دولار أمريكي	290052684	171546056	118506628
يورو	11242037	10155527	1086510
جنيه استرليني	425000	228025	196976
ين ياباني	73652	143470	(69819)
كرونا سويدي	533184	679080	(145896)
المركز الإجمالي للعملات			119574399

قبل الصدمة	بعد الصدمة	
	صدمة انخفاض سعر الصرف إلى 10%	صدمة انخفاض سعر الصرف إلى 30%
رأس المال الأساسي والمساند	257198976	245241536	221326656
الموجودات المرجحة بالمخاطر	442020999	442020999	442020999
نسبة كفاية رأس المال	%58	%56	%50
الأرباح / الخسائر	9117753	(2839687)	(26754567)
نسبة الربحية	%4	%1-	%12 -

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي للمصرف لسنة 2019

أن الجدول (3) يبين نتائج تطبيق اختبار مخاطر السوق على المصرف الأهلي العراقي وفقا للسيناريو الذي يفترض انخفاض سعر الصرف بنسبة (10%) الصدمة الأقل شدة وبنسبة (30%) الصدمة الأكثر شدة ، وكانت النتائج انخفاض أرباح المصرف وتحول نتيجة النشاط من تحقيق ربح بمقدار (9117753) وبنسبة ربحية (4%) إلى تحقيق خسارة بمقدار(2839687) وبنسبة ربحية (- 1%) وفق الصدمة الأولى والى خسارة بمقدار (26754567) وبنسبة ربحية (- 12%) وفق الصدمة الثانية الأكثر شدة ، كما انخفض رأسمال المصرف بقدر أثر إعادة تقييم صافي العملات الأجنبية وبالتالي انخفاض نسبة كفاية رأس المال من (58%) إلى (56%) بعد الصدمة الأولى والى (50%) بعد الصدمة الثانية , ولكن على الرغم من هذا الانخفاض فأن نسبة كفاية رأس المال للمصرف الأهلي العراقي ما زالت مرتفعة وهي أعلى من الحد الأدنى الذي حددته لجنة بازل وهو (8%) وأعلى من الحد الأدنى الذي حدده البنك المركزي العراقي وهو (12%) ، وبهذا فأن المصرف قادر على مواجهة هذه المخاطر وامتصاص آثارها المتوقعة ، وأدناه كيفية احتساب نتائج الجدول (3) :

صدمة انخفاض سعر الصرف بنسبة 10% :

119574399 × 10% = 11957440 أثر إعادة التقييم

257198976 - 11957440 = 245241536 رأس المال بعد الاختبار

245241536 ÷ 442020999 = 56% نسبة كافية رأس المال بعد الاختبار

9117753 – 11957440 = - 2839687 صافي الربح / الخسارة

صدمة انخفاض سعر الصرف بنسبة 30% :

119574399 × 30% = 35872320 أثر إعادة التقييم

257198976 – 35872320 = 221326656 رأس المال بعد الاختبار

221326656 ÷ 442020999 = 50% نسبة كافية رأس المال بعد الاختبار

9117753 – 35872320 = - 26754567 صافي الربح / الخسارة

رابعاً : اختبارات مخاطر التشغيل

تهدف اختبارات مخاطر التشغيل إلى قياس أثر التغيرات المحتملة في مخاطر التشغيل الناتجة عن الأحداث الداخلية والخارجية على الموجودات المرجحة بالمخاطر وعلى رأس المال ومن ثم على نسبة كفاية رأس المال المصرفي .

وسيتم تطبيق نوعين من اختبارات مخاطر التشغيل وهي :

1. **حدوث عملية احتيال أو أحداث داخلية تؤدي إلى توقف العمل اليومي داخل المصرف .**
   - السيناريو الأقل شدة : خسارة 5% من إجمالي الموجودات .
   - السيناريو الأكثر شدة : خسارة 20 % من إجمالي الموجودات .
2. **تعرض المصرف إلى غرامات مالية أو خسارة قضايا قانونية مقامة ضده .**
   - السيناريو الأقل شدة : خسارة 10% من رأس المال المدفوع .
   - السيناريو الأكثر شدة : خسارة 30% من رأس المال المدفوع .

	التفاصيل	المبالغ
قبل الصدمة	رأس المال الأساسي والمساند	257198976
	مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر	442020999

	نسبة كفاية رأس المال	%58	
	الأرباح / الخسائر	9117753	
	نسبة الربحية	%4	
	حدوث عملية احتيال أو أحداث داخلية تؤدي إلى توقف العمل في المصرف	خسارة 5% من إجمالي الموجودات	خسارة 20% من إجمالي الموجودات
بعد الصدمة	رأس المال الأساسي والمساند	257198976	257198976
	مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر	473622888	568428556
	نسبة كفاية رأس المال	%54	%45
	الأرباح / الخسائر	(22484136)	(117289804)
	نسبة الربحية	%9-	%46 -
	تعرض المصرف لغرامة مالية أو خسارة قضايا مقامة ضده	خسارة 10% من رأس المال المدفوع	خسارة 30% من رأس المال المدفوع
بعد الصدمة	رأس المال الأساسي والمساند	232198976	182198976
	مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر	442020999	442020999
	نسبة كفاية رأس المال	%53	% 41
	الأرباح / الخسائر	(15882247)	(65882247)
	نسبة الربحية	%7-	%36 -

جدول(4) تطبيق اختبار مخاطر التشغيل للمصرف الأهلي العراقي

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي للمصرف لسنة 2019

أن الجدول (4) يعكس نتائج تطبيق اختبارات مخاطر التشغيل على مصرف الأهلي العراقي والذي يتضمن نوعين من الاختبارات الأول ركز على فرضية حدوث احتيال أو أحداث داخلية تؤدي إلى توقف العمل في المصرف مما يؤدي إلى حدوث خسارة نسبتها 5% من إجمالي الموجودات وفقا للصدمة الأقل شدة, والى خسارة 20% من إجمالي الموجودات وفقا للصدمة الأكثر شدة , أن هذه الخسارة أثرت على أرباح المصرف وحولت نتيجة النشاط من صافي ربح بمقدار(9117753) وبنسبة ربحية (4%) قبل الصدمة إلى خسارة بمقدار (22484136) وبنسبة ربحية (- 9%) بعد الصدمة الأولى والى خسارة بمقدار (117289804) وبنسبة ربحية (- 46%) بعد الصدمة الثانية ، كما أدى إلى انخفاض نسبة كفاية رأس المال من (58%) قبل الصدمة إلى (54%) بعد الصدمة الأولى و إلى (45%) بعد الصدمة الثانية , أما بالنسبة للاختبار الثاني فهو يركز على فرضية تعرض المصرف لغرامة مالية أو خسارة قضايا مقامة ضده مما يؤدي إلى خسارة 10% من رأس المال المدفوع وفقاً للسيناريو الأقل شدة وخسارة 30% من رأس المال المدفوع وفقاً للسيناريو الأكثر شدة ، أن هذه الخسارة أثرت على أرباح المصرف وحولت نتيجة النشاط من صافي ربح بمقدار (9117753) وبنسبة ربحية (4%) إلى خسارة بمقدار (15882247) وبنسبة ربحية (- 7%) بعد الصدمة الأولى والى خسارة بمقدار (65882247) وبنسبة ربحية (- 36%) ، كما انخفضت نسبة كفاية رأس المال إلى (53%) بعد الصدمة الأولى والى (41%) بعد الصدمة الثانية ، ولكن على الرغم من انخفاض نسبة كفاية رأس المال في الاختبار الأول والثاني فأن النسب مازالت مرتفعة وهي أعلى من الحد الأدنى الذي حددته لجنة بازل وهو 8% ومن الحد الأدنى الذي حدده البنك المركزي العراقي وهو 12% ، وبهذا فالمصرف قادر على مواجهة هذه المخاطر ولا يحتاج إلى زيادة رأس المال . وأدناه كيفية احتساب النتائج :

1) حدوث عملية احتيال أو أحداث داخلية تؤدي إلى توقف العمل اليومي داخل المصرف .

- السيناريو الأقل شدة خسارة 5% من إجمالي الموجودات :

632037786 × 5% = 31601889 دينار مقدار خسارة الموجودات

442020999 + 31601889 = 473622888 دينار الموجودات المرجحة بالمخاطر بعد الصدمة

9117753 – 31601889 = - 22484136 دينار صافي الربح / الخسارة

- السيناريو الأكثر شدة خسارة 20% من إجمالي الموجودات :

632037786 × 20% = 126407557 دينار مقدار خسارة الموجودات

442020999 + 126407557 = 568428556 دينار الموجودات المرجحة بالمخاطر بعد الصدمة

9117753 - 126407557 = 117289804 دينار صافي الربح / الخسارة

2) تعرض المصرف إلى غرامة مالية أو خسارة قضايا قانونية مقامة ضده .

- السيناريو الأقل شدة خسارة 10% من رأس المال المدفوع:

250000000 × 10% = 25000000 دينار مقدار الخسارة من رأس المال المدفوع

257198976 - 25000000 = 232198976 دينار المتبقي من أجمالي رأس المال

9117753 - 25000000 = - 15882247 دينار صافي الربح / الخسارة

- السيناريو الأكثر شدة خسارة 30% من رأس المال المدفوع:

250000000 × 30% = 75000000 دينار مقدار الخسارة من رأس المال المدفوع

257198976 - 75000000 = 182198976 دينار المتبقي من أجمالي رأس المال

9117753 - 75000000 = - 65882247 دينار صافي الربح / الخسارة

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات

بعد استعراض الجانب النظري والتطبيقي للبحث تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية :

1) إن إدارة المخاطر المصرفية تعتبر الجهة الأساسية المسؤولة عن كافة الإجراءات للحد من الآثار السلبية للمخاطر الممكن التعرض لها ، كما تساعد في تشكيل رؤية مستقبلية واضحة يتم في ضوئها رسم خطة وسياسة العمل المصرفي .
2) تعتبر اختبارات الضغط أداة لتحديد مدى قدرة المصارف على مواجهة الأزمات من خلال قياس آثار الاختبار على كل من ملاءة رأس المال والربحية وتقييم قدرة رأس المال المصرفي على امتصاص الخسائر الكبيرة المحتملة فهي أداة لتحقيق الاستقرار المالي .
3) أن المصرف الأهلي التجاري استطاع اجتياز اختبارات الضغط حيث كانت نسب كفاية رأس المال وفقاً لاختبار مخاطر الائتمان 45% أما اختبار مخاطر التركز الائتماني فكانت النسبة 28% أما اختبار مخاطر السوق فكانت النسبة 50% واختبار مخاطر التشغيل بنسبة كفاية رأس مال 41% وجميع هذه النسب هي أعلى من الحد الأدنى الذي حددته لجنة بازل والحد الأدنى الذي حدده البنك المركزي إذن فهو قادر على مواجهة المخاطر المستقبلية والأزمات التي يمكن أن يتعرض لها ويتميز بالاستقرار المالي .
4) على الرغم من اجتياز المصرف عينة البحث للاختبار إلّا إن أرباحه تأثرت بشكل كبير وهذا يضعف من كفاءة المصرف .

ثانياً : التوصيات

بناءً على الاستنتاجات التي تم التوصل إليها يمكن تقديم مجموعة من التوصيات المتمثلة بالآتي :

1) نظراً للأهمية الكبيرة لإدارة المخاطر المصرفية يتوجب على المصارف القيام بعملية تدعيم نظم إدارة المخاطر الخاصة بها وتطوير وتدريب الكوادر البشرية العاملة بها حتى تكون قادرة على تطبيق كافة الإجراءات والمعايير الحديثة لإدارة المخاطر المصرفية .
2) على المصارف الالتزام بتطبيق اختبارات الضغط كجزء أساسي ومكمل لإدارة المخاطر المصرفية وأن تحكم هذه الاختبارات سياسات وإجراءات مكتوبة ومعتمدة بما في ذلك التوثيق المناسب لهذه الاختبارات (الفرضيات ، نتائج الاختبارات ، التوصيات والإجراءات التصحيحية ، دورية إجراء هذه الاختبارات) .
3) على المصرف عينة البحث استغلال رؤوس الأموال الفائضة في الفرص الاستثمارية المتاحة وعدم تجميدها وذلك لزيادة أرباح المصرف .

المصادر

أولاً :المصادر العربية

1) أباظه ، أحمد عبد الله قمحاوي ،" مدخل كمي لإدارة المخاطر ورياضيات المال والاستثمار ، مكتبة الإشعاع الفنية ، الإسكندرية ، مصر ، ط1، 2002 .

2) التقرير السنوي لمصرف الخليج التجاري لسنة 2019 .

3) الراوي ، خالد وهيب ،"إدارة المخاطر المالية "، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، 2009.

4) الكيلاني ، أسامة ،" اختبارات الضغط "، بطاقة تدريب ، البنك المركزي العراقي ، 2019 .

5) النعيمي ، عدنان تايه والساقي ، سعدون مهدي وسلام ، أسامة عزمي وموسى ، شقيري نوري، " الإدارة المالية -النظرية والتطبيق- " ، دار المسيرة للنشر ، عمان ، الأردن ، 2007 .

6) جلال ، أحمد ،" إدارة الأزمات المالية "، دار خالد اللحياني للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ط1 ، 2016.

7) شيناسي ، غاري ،"الحفاظ على الاستقرار المالي "، صندوق النقد الدولي ، 2005 .

8) صندوق النقد العربي ،" المنهجيات الحديث لاختبارات الأوضاع الضاغطة "، فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية ، أبو ظبي ، 2018 .

9) عيسى ، محمد حنا ،" إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية "، دار الراية للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1، 2010.

10) عمايرة ، مُحَمَّد ،" اختبارات الأوضاع الضاغطة "، البنك المركزي الأردني ، عمان ، 2015 .

11) مُحَمَّد ، أياد طاهر و مكطوف ، هنادي صكر ،" إدارة المخاطر المالية "، جامعة بغداد ،كلية الإدارة والاقتصاد ، مكتبة الضاد للنشر والتوزيع ، 2018 .

ثانياً: المصادر الأجنبية

-Emett .J. Vaughan,& therese Vaughan ," fundamentals of Risks and insurance" JhonWiely& sons Inc. 9th.ed.U.S.A. ,2003.

-. Culp,Christopher .L.," the Art of Risk management", John Wiley & sons Inc. 1st .ed. U.S.A. ,2002.

-Bagchi , S.K ,"Credit Risk Management" , 7st.ed.- JAICO publishing House , new delhi India , 2004 .

-.Davis, Philip, "A Typology of Financial Instability", Financial Stability Report2 (Vienna: Österreichische National bibliothek), June 2002.

-.Mishkin, rederick,"Global Financial Instability: Framework, Events, Issues", Journal of Economic Perspectives, United State , Vol. 13, April1999 .

-.Ferguson, Roger, "Should Financial Stability Be An Explicit Central Bank Objective?" (Washington: Federal Reserve Board) 2003.

-. Crochett, "Why is Financial Stability a Goal of Public Policy" Economic Policy Symposium - Federal Reserve Bank of Kansas City , 1997 .

-.Deutsche Bundes bank, "Report on the Stability of the German Financial System, "Monthly Report, Frankfurt, December, Germany , 2003.

-.Padoa-Schioppa, T., "Central Banks and Financial Stability: Exploring a Land in Between", paper presented on the Second ECB Central Banking Conference, Frankfurt am Main, Germany, 24-25 October 2002.

-.John Hull, gestion des risques et institutions financières, Pearson Education, 2eme édition, paris, 2007.